

بيان الإجتماع العمومي الخامس والستين

"الآثار الإجتماعية والبيئية لإنتاج القطن واستخدامه"

إجتمعت اللجنة الإستشارية الدولية للقطن في جويانيا بولاية جوياس بالبرازيل خلال الفترة من 11 إلى 15 سبتمبر في جلساتها العمومية الخامسة والستين منذ عام 1939. وشارك في الجلسات ممثلو 53 حكومة ومنظمة دولية.

1. زيادة الطلب العالمي على القطن: تقدر الأمانة العامة أن استخدام القطن سوف يزيد بنسبة 3 في المائة، إلى 26 مليون طن خلال موسم القطن الحالي. وقد زاد الإستهلاك العالمي من القطن سنويا في الفترة الممتدة بين عامي 1998 و2005، وأصبحت هذه الزيادة أكبر وأطول فترة زيادة من نوعها.

1.1: من المتوقع أن يثبت الإنتاج العالمي على معدل 25 مليون طن لسنة ثانية على التوالي في عام 2006/2007، وأن تنخفض كميات القطن المخزون بحوالي مليون طن. وتعتقد الأمانة العامة أن متوسط أسعار القطن سوف يرتفع خلال عام 2006/2007 بسبب الإنخفاض المتوقع في كميات المخزون والزيادة في التجارة. وقد أصدرت اللجنة تعليماتها للأمانة العامة لدعم جهودها من أجل التنبؤ بأسعار القطن، واقترحت عدة دول أن يشمل هذا النموذج أثر الدعومات على الأسعار من أجل تحسين مدى دقتها.

1.2: لقد تلقت اللجنة تقارير من الدول حول التطورات الخاصة بقطاعات القطن بها. وذكرت بعض الدول حدوث زيادة سريعة في إنتاج المحصول متصلة بتتبيين أساليب تكنولوجية جديدة، من بينها التكنولوجيا الحيوية. وذكرت دول نامية أن صناعاتها تتأثر بشدة من بقاء أسعار القطن جون متوسط الأسعار في العقود السابقة. كما ذكرت أن الإجراءات الحكومية في بعض الدول تساهم في حدوث تشوهات في إنتاج القطن العالمي.

2. الجهود من أجل تخفيض التشوهات لا بد أن تستمر: أكدت حكومات الدول الأعضاء على أن إعانات الإنتاج والتصدير تشوه إنتاج القطن وتجارته، وتؤدي إلى آثار سلبية على مزارعي القطن، وخاصة في الدول النامية والدول الأقل نموا. ومن ثم إقترحت مواصلة تقييم تلك الآثار وتسجيلها من جانب الأمانة العامة. وقد أكدت اللجنة من جديد على الأهمية الحيوية التي يلعبها القطن في اقتصاديات الدول النامية.

2.1: نوهت اللجنة بالمبادرة القطاعية للقطن من أربع دول افريقية وهي بينين وبوركينا فاسو وتشاد ومالي، وأهمية المبادرة في المساهمة في وضع حلول للمشاكل المتصلة بإنتاج القطن. وقد أيدت اللجنة بقوة الجوانب التجارية والتنموية لمبادرة منظمة التجارة العالمية عن القطن، وتنوّه بشأن إحراز تقدم جوهري في الجانبين أمر ضروري. وتذكر اللجنة أن أعضاء منظمة التجارة العالمية وافقوا على معاملة القطن بطريقة طموحة وسريعة ومحددة.

2.2: ناشدت اللجنة منظمة التجارة العالمية وأعضائها لاستئناف جولة الدوحة "المعلقة" من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. ووافقت اللجنة على أن تحرير النظام العالمي لتجارة القطن يمكن التوصل إليه من خلال إطار منظمة التجارة العالمية.

2.3: رحبت اللجنة بالعمل الذي أنجزه أعضاء منظمة التجارة العالمية بالفعل من أجل تقديم المساعدة لقطاع القطن في إطار التفويض الخاص بجوانب التنمية، وشجعت منظمة التجارة العالمية، بدعم من اللجنة الإستشارية الدولية للقطن، على مواصلة الترويج لهذا الجانب. كما تم التنويه بالمساعدة التي تقدمها اللجنة الاستشارية الدولية للقطن للدول الإفريقية على تبني نظم إختبار قياسية. واتفقت اللجنة على أنه لكي يتسنى الحصول على الفوائد الكاملة للقطن في مفاوضات منظمة التجارة العالمية لا بد من التناغم بين الجوانب التجارية والتنمية. وأصدرت اللجنة تعليماتها إلى الأمانة العامة لكي تعمل مع منظمة التجارة العالمية من أجل تنظيم ندوات سنوية عن الجوانب التجارية والتنمية للقطن.

3. تشجيع ممارسات أفضل في زراعة القطن: أحييت اللجنة علما بأن القطن يعتبر بمثابة القطة المحركة للتنمية، ويؤدي إلى زيادة إنتاج المحاصيل المصاحبة والثروة الحيوانية، ويساهم في تطوير الإتحادات المهنية في الدول النامية. ويجري في الوقت الحالي تخفيض استخدام المبيدات الزراعية بالتدرج في إنتاج القطن. ويبيّن التقييم الدقيق لممارسات زراعة القطن في إفريقيا والدول النامية الأخرى وجود آثار سلبية متصلة بالإستخدام غير السليم للمبيدات الزراعية والأسمدة، ونتائج إيجابية عند الإستخدام السليم. وهناك حاجة لإجراء المزيد من الدراسات.

3.1: لاحظت اللجنة أنه بالرغم من التقدم الكبير الذي حدث بالفعل مازالت هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات على نظم الإنتاج الزراعي، بما في ذلك الديون المرتبطة بتمويل المدخلات، ومشقة العمل ولاسيما على المرأة والأطفال، والإستخدام غير الأمثل للكيميائيات والمدخلات الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى تعريض العمال الزراعيين، ويكون لها عواقب بيئية.

3.2: بحثت اللجنة الجهود الرامية لتبني نظام متكامل لإدارة الآفات، وممارسات إدارية أفضل، من شأنها تمكين المنتجين من تحسين إستخدام الموارد، وتحقيق نتائج بيئية أفضل، وتخفيض الفاقد، وضمان الوصول إلى الأسواق، ودعم العلاقات مع أصحاب المصلحة المحليين وبالإضافة إلى ذلك استمعت اللجنة إلى تقارير عن المبادرة الخاصة بقطن أفضل. وتهدف هذه المبادرة إلى تشجيع إدخال تحسينات يمكن قياسها في الجوانب البيئية والإجتماعية الأساسية لزراعة القطن على الصعيد العالمي. وتعتبر هذه المبادرة تضامراً للجهود بين أطراف متعددة وينظمها صندوق الحيوانات البرية العالمي وهيئة التمويل الدولية.

3.3: وجهت اللجنة الأمانة لتشكيل لجنة من الخبراء لدراسة الأداء الإقتصادي والبيئي والاقتصادي لصناعة القطن العالمية. وسوف تقدم لجنة الخبراء معلومات موضوعية، وعلى أساس علمي إلى اللجنة عن الجوانب السلبية والإيجابية لإنتاج القطن العالمي، وسوف تضع توصيات من أجل اتخاذ خطوات أخرى حسبما هو ملائم. وسوف تتولى لجنة الخبراء، ضمن صلاحياتها، جمع المعلومات من أنحاء العالم عن تكاليف العمالة الزراعية والعوامل التي تؤثر على تلك التكاليف.

4. تعميم الإختبار الآلي: يحل الإختبار الآلي للقطن بالتدرج محل التصنيف اليدوي، ودخلت صناعة القطن العالمية طور تبني نظم وإجراءات معيارية لعمليات مراكز إختبار القطن. وتؤيد اللجنة هذا

التغيير من خلال مجموعة العمل الخاصة بالتعميم التجاري للاختبار الآلي للقطن. وقد ذكرت مجموعة العمل أنها ستبدأ في إجراء جولة من التجارب بين مراكز الاختبار على أساس طوعي على مدار عام 2006 من أجل توفير معلومات عن مدى جودة ودقة أداء مراكز الاختبار في اختبار العاملين في تلك المراكز.

4.1: إن هدف مجموعة العمل الخاصة بالتعميم التجاري للاختبار الآلي للقطن هو تمكين كل مراكز اختبار القطن من الوفاء بالمعايير الدولية للدقة من أجل تيسير عملية التوحيد على النطاق العالمي لنتائج مراكز الاختبار، ومن ثم زيادة مستوى الشفافية والفعالية في سوق القطن. كما واصلت اللجنة التنويه بدواعي قلق الدول النامية من تكلفة شراء وتشغيل نظم الاختبار الآلي، ووجهت مجموعة العمل الخاصة بالتعميم التجاري للاختبار الآلي للقطن لبحث السبل التي يمكن بها تخفيض التكاليف.

4.2: وتذكر الأمانة العامة وأعضاء مجموعة العمل الخاصة بالتعميم التجاري للاختبار الآلي للقطن أنه مازالت هناك حاجة لاعداد المزيد من الإختبارات الخاصة بخصائص الألياف مثل النوعية ومضمون الألياف القصيرة والنفايات، وإدراجها في نظم إختبارات آلية قياسية. ووجهت اللجنة مجموعة العمل الخاصة بالتعميم التجاري للاختبار الآلي للقطن إلى إدراك أن تنفيذ نظم الإختبار الآلي لابد أن يكون تدريجياً، ويمكن تبنيها على أساس كل دولة على حده، وعندما يكون ذلك ملائماً.

4.3: نوهت اللجنة بأنه خلال العام الماضي طورت مجموعة العمل الخاصة بالتعميم التجاري للاختبار الآلي للقطن مشروع إقتراح لمساعدة الدول الإفريقية في جهودها من أجل تنفيذ نظم إختبار قياسية. وقد عبرت اللجنة عن إمتنانها للصندوق المشترك للسلع على موافقته على هذا المشروع لمساعدة الدول الإفريقية على المشاركة في التعميم التجاري للاختبار الآلي للقطن. وتلاحظ اللجنة الإستشارية الدولية للقطن أن الصندوق المشترك للسلع يساهم بمساهمة مالية كبيرة لإجمالي ميزانية المشروع التي تقدر بحوالي مليوني دولار. كما لاحظت اللجنة أن مبلغ إضافيا قدره 3 ملايين دولار يتوقع أن يقدم من خلال التمويل المشترك من المفوضية الأوروبية بمقتضى برنامج دعم السلع الزراعية. ويأمل أن يتأكد التمويل المشترك من جانب المفوضية الأوروبية في أقرب فرصة.

5. نظمت لجنة بحوث إنتاج القطن ندوة تقنية عن دور التكنولوجيا الحيوية وإدارة المحصول في تحسين إستدامة إنتاج القطن. وقد تضمنت الندوة التقنية محاضرات عن فوائد التكنولوجيا الحيوية والإدارة المتكاملة للأفات. وقد يساهم الأسلوبان في تحسين نوعية حياة منتجي القطن، ويخفف استخدام المبيدات. ولاحظت اللجنة أن استخدام قطن التكنولوجيا الحيوية يمكن أن يكون عنصراً قيماً ضمن منحنى متكامل لإستدامة إنتاج القطن على المدى الطويل.

5.1: إن الإستهلاك التجاري لمنتجات قطن التكنولوجيا الحيوية يتطلب عملية طويلة من الموافقة التنظيمية. وقد أدى قطن التكنولوجيا الحيوية إلى تخفيض إستخدام المبيدات الزراعية بنسبة كبيرة، ولإسليم المبيدات الحشرية. ومن المؤكد أن الإدارة السليمة للمحصول والعمليات الميدانية في حينها تدعم فوائد الوسائل التكنولوجية الجديدة. وقد أثبتت عمليات الدورة الزراعية وإستخدام الأصناف المقاومة للأفات ومراقبة النمو والتخطيط النباتي وترشيد الأنشطة الميدانية أنها تؤدي إلى وسائل إنتاج أفضل للقطن. وقد نوهت لجنة بحوث إنتاج القطن بأهمية المبادرة الدولية لرسم الخريطة الجينية للقطن في تطوير أساليب تكنولوجية تسمح باستنباط وتربية أصناف جديدة على أساس علمي في السنوات القادمة. وقد أعدت مقترحات لتطوير مؤشرات أداء يمكن من خلالها قياس مدى التقدم

عبر الدول بطريقة متناسقة من أجل تحسين القطن كمحصول مستدام من النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

5.2: قررت لجنة بحوث القطن عقد الندوة التقنية لعام 2007 عن موضوع "رؤية لعام 2025".

5.3: تلقت اللجنة تقريراً عن الإستعدادات الجارية لعقد المؤتمر الدولي لبحوث القطن-4، والمقرر إنعقاده في لوبوك بولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية من 10 إلى 14 سبتمبر 2007. ومن المتوقع أن يزيد عدد العلماء المشاركين في المؤتمر عن 600 عالم.

6. تلقت اللجنة تقريراً من اللجنة الإستشارية للقطاع الخاص. وقد طلبت اللجنة الإستشارية للقطاع الخاص من المدير التنفيذي دراسة مخاطر وفوائد إنشاء آلية ذات صبغة رسمية لمشاركة القطاع الخاص في اللجنة الاستشارية الدولية للقطن، دون النيل من الطبيعة الضرورية للجنة الاستشارية الدولية للقطن باعتبارها منظمة عاملة بين الحكومات، وإبلاغ نتائجها إلى اللجنة الإستشارية للقطاع الخاص واللجنة الدائمة لبحثها في المستقبل. ولاحظت اللجنة الإستشارية للقطاع الخاص أن من الضروري أن يؤيد القطاع الخاص بشكل حثيث عمل اللجنة الاستشارية الدولية للقطن. وقد أوصت اللجنة الإستشارية للقطاع الخاص الدول غير الأعضاء على الإنضمام إلى اللجنة. وقد ناقشت اللجنة الاستشارية للقطاع الخاص موضوع زيادة نسبة الرطوبة في قطن البالات. واقترحت اللجنة أن تمنع الحكومات النظم المدمرة التي تضيف الرطوبة السائلة إلى البالات بهدف زيادة وزنها. وتؤمن اللجنة الإستشارية للقطاع الخاص إيماناً قوياً بأن عمل المنتدى الدولي للترويج للقطن ضروري وهام، وأن اللجنة الإستشارية الدولية للقطن ينبغي أن تستمر في دعم المنتدى الدولي للترويج للقطن من خلال خطة عمل تجارية. وكان هناك إقتراح بأن لا تقصر اللجنة الاستشارية للقطاع الخاص جهودها على خطط التسويق الوطنية التي إكتملت، وأن تدرس أنشطة على نطاق صغير، إقليمية أو ذات ميزانية محدودة يمكن تنفيذها على المستوى دون الوطني.

ولاحظ أعضاء اللجنة الاستشارية للقطاع الخاص أن هناك زيادة في عدد البيانات السلبية غير الصحيحة في الصحافي عن إنتاج القطن، بما في ذلك بيانات سلبية من أنصار القطن العضوي الذين يشوهون آثار إنتاج القطن التقليدي. وطلب من المنتدى الدولي لإنتاج القطن بحث سبل مواجهة البيانات غير الصحيحة.

7. عقد المنتدى الدولي لإنتاج القطن جلسة عن زيادة الطلب على القطن خلال مؤتمر الإنتاج الذي عقد على هامش الاجتماع العمومي. ووافق المشاركون في الجلسة على أن هناك وسائل غير مكلفة يمكن أن تستخدم لدعم مركز القطن ومنتجات القطن، بما في ذلك "أعياد القطن"، وعمليات التسويق لجمع التبرعات للأعمال الخيرية، وعروض الأزياء والملصقات والقمصان الرياضية "تي شيرت" في مسابقات الجري. وتوافق اللجنة على أن الجهود من أجل زيادة الطلب تساهم في تحسين صحة قطاع القطن.

8. رحبت اللجنة ببيان الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به بأن المفوضية الأوروبية تواصل العمل من أجل أن تصبح عضواً في اللجنة الاستشارية الدولية للقطن. ورحبت اللجنة بكل من كازاخستان وزامبيا باعتبارهما أحدث الدول الأعضاء في عضوية اللجنة. ولاحظت الحكومات أن اللجنة الاستشارية الدولية للقطن توفر هيكل بنية تحتية أساسية عام من أجل دعم صناعة القطن لا يتسنى

للقطاع الخاص توفيره، وأن اللجنة الإستشارية الدولية للقطن تعتبر أداة للتعاون والإتصال لصالح كافة المشاركين في إقتصاد القطن.

9. عبرت اللجنة الاستشارية الدولية للقطن عن إمتنانها **للسندوق المشترك للسلع** على دعم تنمية السلع، ونوهت بفوائد المشروعات التي يمولها الصندوق المشترك للسلع لصناعة القطن. ومنذ أن بدأ الصندوق عمله بالكامل في عام 1991 بلغ إجمالي عدد المشروعات التي مولها 18 مشروعا. وقدم الصندوق 5.7 ملايين دولار على شكل قروض، و22.7 مليون دولار على شكل منح لمشروعات القطن. وصدرت التعليمات للأمانة العامة واللجنة الدائمة لبحث أولويات المشروعات لدول متعددة أو على المستوى الإقليمي لكي يمولها الصندوق في المستقبل، وتقديمها في أسرع وقت ممكن إلى الصندوق لإدراجها في خطة عمل الصندوق الخمسية الثالثة (2008-2012).

10. شكرت اللجنة حكومة وصناعة القطن في البرازيل على حسن الضيافة والكرم باستضافة الإجتماع العمومي الخامس والستين. كما عبرت عن إمتنانها لجهود الأمانة العامة واللجنة المنظمة في الإعداد للإجتماع. وقبلت اللجنة الدعوة المقدمة من حكومة تركيا لإستضافة الإجتماع العمومي السادس والستين في مدينة أزمير خلال الفترة من 22 إلى 26 أكتوبر 2007. كما قبلت الدعوة لإستضافة الإجتماع السابع والستين في بوركينا فاسو في عام 2008. وتشعر اللجنة بالإمتنان للدعوات التي قدمت لإستضافة الإجتماعات العمومية من باكستان وجنوب إفريقيا وتنزانيا وكازاخستان.

الحكومات الأعضاء

الأرجنتين وأستراليا وبلجيكا والبرازيل وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد والصين (تايبوان) وكولومبيا وساحل العاج ومصر وفنلنده وفرنسا وألمانيا واليونان والهند وإيران وإسرائيل وإيطاليا وكازاخستان وجمهورية كوريا ومالي وهولندا ونيجيريا وباكستان وباراجواي وبولندا وروسيا وجنوب إفريقيا وأسبانيا والسودان وسويسرا وسوريا وتنزانيا وتوجو وتركيا وأوغندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوزبكستان وزامبيا وزيمبابوي.